



(أ) إذا كان المُطالب ممثلًا من قِبل محامٍ أو ممثل مرخص آخر، فسيصبح قرار المصالحة المُقترح نهائيًا إذا لم يتلق مجلس تعويض العمال أي طلب لعقد اجتماع أو لم يتلق اعتراضًا في غضون 30 يومًا من إرسال قرار المصالحة المُقترح بالبريد إلى جميع الأطراف، أو عند التوقيع في حضور وسيط المصالحة، وسيُعد قرار مجلس تعويض العمال صالحًا لجميع الأغراض، باستثناء ما هو منصوص عليه في الأقسام الفرعية (ز) و(ط) و(ي) من هذا القسم.

(ب) إذا لم يكن المُطالب ممثلًا من قِبل محامٍ أو ممثل مرخص آخر، فإن قرار المصالحة المُقترح لن يُعد قرارًا نهائيًا في حالة تلقي مجلس تعويض العمال طلبًا لعقد اجتماع أو في حالة تلقيه اعتراضًا على القرار في غضون 30 يومًا من إرسال مجلس تعويض العمال لقرار المصالحة المُقترح بالبريد لجميع الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، لن يُعد القرار نهائيًا حتى تتم مراجعته والموافقة عليه من قِبل القاضي المختص بقانون تعويض العمال المعين من قِبل رئيس مجلس تعويض العمال. سيتعين على القاضي المختص بقانون تعويض العمال إجراء هذه المراجعة وإبداء موافقته أو رفضه في غضون 15 يومًا من استلام قرار المصالحة المُقترح من مكتب المصالحة.

(ج) يُرسل إشعار بالموافقة أو الرفض إلى جميع الأطراف المعنية عقب مراجعة القاضي المختص بقانون تعويض العمال التفاصيل في القسم الفرعي (ب) من هذا القسم.

(د) في حالة موافقة القاضي المختص بقانون تعويض العمال على قرار المصالحة المُقترح، سيكون أمام المُطالب غير الممثل 10 أيام من تاريخ استلام الإشعار الوارد في القسم الفرعي (ج) من هذا القسم للانسحاب من قرار المصالحة المُقترح.

(هـ) لصاحب العمل أو شركة التأمين الحق أيضًا في الاعتراض على قرار المصالحة المُقترح. يجب أن يستلم مجلس تعويض العمال هذا الاعتراض في غضون 30 يومًا من إرسال القرار المُقترح بالبريد وفقًا للقسم الفرعي (ب) من هذا القسم.

(و) في حالة عدم توصل الأطراف إلى اتفاق، أو إذا كان المُطالب غير ممثل، أو في حالة عدم موافقة القاضي المختص بقانون تعويض العمال، أو في حالة انسحاب المُطالب من قرار المصالحة المُقترح، يجب إحالة الدعوى إلى جلسة استماع، التي قد تشمل عقد مداولة قبل جلسة الاستماع.

(ز) لا يعاد النظر في قرارات المصالحة النهائية بموجب المادتين 22 و23 من قانون تعويض العمال. تخضع قضايا المصالحة إلى الاختصاص القضائي المستمر لمجلس تعويض العمال بموجب المادة 123 من قانون تعويض العمال.

(ح) يتعين على شركة التأمين تقديم النموذج C-8/8.6 موضحة فيه المدفوعات المسددة. يجب تقديم النموذج C-8/8.6 في قضايا المصالحة ضمن المهلة الزمنية المحددة في القسم 25 من قانون تعويض العمال.

(ط) في حالة تخلفت شركة التأمين عن سداد أي مدفوعات في أوانها (في غضون 10 أيام) وفقًا للنحو الوارد في قرار المصالحة، تُفرض غرامة قدرها 500 دولار من قِبل رئيس مجلس تعويض العمال أو أحد موظفي مجلس تعويض العمال المعيّنين من قِبل الرئيس، وفقًا للفقرة (ح) من القسم الفرعي (ب-2) من القسم 25 من قانون تعويض العمال. لا يعاد النظر في هذه الغرامة بموجب المادتين 22 و23 من قانون تعويض العمال، ولكن يمكن إعادة النظر فيها من قِبل موظف يحدده رئيس مجلس تعويض العمال لمراجعة هذه الغرامة وفقًا للإجراءات التي يقررها رئيس مجلس تعويض العمال. يبدأ وقت دفع المبلغ المحكوم به إلى المُطالب غير الممثل فور انتهاء الوقت المحدد للمُطالب للانسحاب من قرار المصالحة المُقترح، عملاً بالقسم الفرعي (د) من هذا القسم.

(ي) لا تنطبق العقوبات والتقديرية الواردة في الفقرة (و) من القسم الفرعي 3 من القسم 25 من قانون تعويض العمال، الخاص بالتخلف عن دفع المبالغ المحكوم بها، على قضايا المصالحة.